

أثر سياسات الحوكمة على إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

إعداد:

تحت إشراف:

السنة: ٢٠٢٤

قائمة المحتويات

١	الفصل ١: مقدمة.....
٢	مقدمة:.....
٤	بيان المشكلة:.....
٦	أغراض الدراسة وأهدافها:.....
٧	أهمية البحث:.....
٨	أسئلة الدراسة:.....
٨	فرضيات البحث:.....
٩	النموذج النظري:.....
١٢	الفصل ٢: مراجعة الأدبيات.....
١٣	مقدمة:.....
١٣	المتغير التابع:.....
١٤	المتغيرات المستقلة:.....
١٥	ملخص الدراسات السابقة:.....
١٨	الإطار النظري للدراسة:.....
١٨	(١). مقدمة في حوكمة الشركات في الشركات الصغيرة والمتوسطة:.....
٢١	(٢). الإطار التنظيمي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:.....
٢٤	(٣). هياكل الحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:.....
٢٦	(٤). الشفافية وإشراك أصحاب المصلحة في الشركات الصغيرة والمتوسطة:.....
٢٧	(٥). لجان الحوكمة وعمليات صنع القرار:.....
٢٨	(٦). معايير الحوكمة الدولية واعتمادها:.....
٣٠	(٧). تحديد المخاطر وتقييمها في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:.....
٣٢	(٨). تنفيذ استراتيجيات التخفيف من المخاطر:.....
٣٤	(٩). اعتماد التكنولوجيا وإدارة المخاطر:.....
٣٦	(١٠). روابط حوكمة الشركات وإدارة المخاطر:.....
٣٨	(١١). فعالية إدارة المخاطر:.....
٣٩	(١٢). التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر:.....
٤١	(١٣). الطبيعة الديناميكية لسياسات الحوكمة:.....
٤٢	(١٤). العولمة والحوكمة:.....

٤٤	 (١٥). الاتجاهات والآثار المستقبلية:
٤٦	 الفصل ٣: منهجية البحث
٤٧	 مقدمة:
٤٧	 تصميم البحث:
٤٧	 مجتمع الدراسة:
٤٨	 خصائص العينة:
٤٨	 تحديد حجم العينة:
٤٨	 إجراءات جمع البيانات:
٤٩	 طريقة التحليل:
٤٩	 حدود البحث:
٥١	 الفصل ٤: دراسة عملية
٥٢	 تحليل الدراسة العملية:
٥٢	 الخطوة الأولى: فحص اتجاه الرأي العام للمشاركين في الاستطلاع:
٦٤	 الخطوة الثانية: افحص قوة واتجاه الارتباط بين المتغيرات
٦٧	 الفصل ٥: نتائج البحوث والاستنتاجات والتوصيات
٦٨	 نتائج البحث:
٧١	 الاستنتاجات:
٧٢	 التوصيات:
٧٥	 مراجع:
٧٨	 الملاحق:
٧٨	 استمارة الاستبيان:
٧٩	 نموذج الموافقة المستنيرة:
٨٠	 المدرج الاحصائي:
٨٤	 الملخص باللغة الإنجليزية:
٨٤	 الملخص العربي:

قائمة الجداول

الجدول ١. جدول قياسي لمقياس ليكرت المكون من خمس نقاط.....	٥٢
الجدول ٢ تحليل اتجاه الرأي العام المتعلق بهيكل حوكمة الشركات.....	٥٢
الجدول ٣ تحليل اتجاه الرأي العام المتعلق بمستوى شفافية الشركة مع أصحاب المصلحة.....	٥٤
الجدول ٤ تحليل اتجاه الرأي العام المتعلق بتنظيم لجان الحوكمة ومستوى نشاطها.....	٥٦
الجدول ٥ تحليل اتجاه الرأي العام المتعلق باعتماد معايير الحوكمة الدولية.....	٥٨
الجدول ٦ تحليل اتجاه الرأي العام المتعلق بفعالية إدارة المخاطر في سياق الحوكمة.....	٦٠
الجدول ٧ تحليل اتجاه الرأي العام.....	٦٢
الجدول ٨ الارتباطات بين المتغيرات.....	٦٤
الجدول ٩ استمارة الاستبيان.....	٧٨

قائمة الأرقام

الشكل ١ تصميم متغيرات البحث.....	٤٧
الشكل ٢ الرسم البياني لاتجاه الرأي العام لهيكل حوكمة الشركات.....	٨١
الشكل ٣ الرسم البياني لاتجاه الرأي العام لمستوى شفافية الشركة مع أصحاب المصلحة.....	٨١
الشكل ٤ الرسم البياني لاتجاه الرأي العام لتنظيم لجان الحوكمة ومستوى نشاطها.....	٨٢
الشكل ٥ الرسم البياني لاتجاه الرأي العام لاعتماد معايير الحوكمة الدولية.....	٨٢
الشكل ٦ الرسم البياني لاتجاه الرأي العام لفعالية إدارة المخاطر في سياق الحوكمة.....	٨٣
الشكل ٧ الرسم البياني لاتجاه الرأي العام.....	٨٣

الفصل ١ : مقدمة

مقدمة:

تتطلب ديناميكية المشهد التجاري العالمي فهما شاملا للعلاقات المعقدة بين سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر ، لا سيما في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). في السنوات الأخيرة ، شهدت المملكة العربية السعودية نموًا مزدهرًا في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وأصبحت مساهما حيويًا في التنمية الاقتصادية للبلاد (نونيز وآخرون ، ٢٠٢٣). ومع ذلك، وبينما تنتقل هذه المؤسسات عبر تعقيدات بيئة الأعمال سريعة التطور، يبرز دور سياسات الحوكمة في تشكيل فعالية إدارة المخاطر كمجال حاسم للتحقيق. يسعى هذا البحث إلى استكشاف وتحليل تأثير أبعاد الحوكمة المختلفة على إدارة المخاطر في السياق الفريد للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (Wen et al. ، 2023). إن فهم هذه الديناميكيات أمر بالغ الأهمية لإعلام السياسات والممارسات في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

يدور التركيز الأساسي لهذه الدراسة حول أربعة متغيرات مستقلة، يمثل كل منها جانبًا متميزًا من الحوكمة قد يؤثر على نتائج إدارة المخاطر. أولاً ، يلعب هيكل حوكمة الشركات ، الذي يشمل الآليات التي يتم من خلالها توجيه الشركات والتحكم فيها ، دورًا محوريًا في تحديد مدى فعالية تحديد المخاطر وتقييمها وتخفيفها (Ozcelik and Ercek ، 2023). يتعمق المتغير الثاني في مستوى شفافية الشركة مع أصحاب المصلحة ، مع الاعتراف بأهمية التواصل المفتوح والصادق في تعزيز الثقة وتسهيل عمليات إدارة المخاطر الفعالة (Boadi et al. ، 2023). الشفافية أمر أساسي لبناء ثقة أصحاب المصلحة والمرونة التنظيمية.

ومن الأبعاد الرئيسية الأخرى الخاضعة للتمحيص تنظيم لجان الحوكمة ومستوى نشاطها. تعمل لجان الحوكمة كمركز عصبي لصنع القرار والرقابة ، مما يؤثر على الإطار العام لإدارة المخاطر داخل المنظمة. المتغير المستقل الرابع الذي تم فحصه في هذا البحث هو اعتماد معايير الحوكمة الدولية (توفيق ، ٢٠٢٣). ومع تزايد عمل الشركات في سياق معولم، فإن التوافق مع أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة قد يكون له آثار عميقة على فعالية إدارة المخاطر. من خلال التحقيق في هذه المتغيرات الأربعة المستقلة ، نهدف إلى تقديم فهم دقيق للعلاقات المعقدة بين سياسات الحوكمة ونتائج إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (Wieczorek-Kosmala and Henschel ، ٢٠٢٢). يمكن أن يؤدي فهم هذه الديناميكيات إلى اتخاذ قرارات استراتيجية وتعزيز المرونة التنظيمية.

إن اختيار الشركات الصغيرة والمتوسطة كنقطة محورية في هذا البحث هو اختيار متعمد ، بالنظر إلى أهميتها المزدهرة في الاقتصاد السعودي. غالبًا ما تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات متميزة مقارنة بنظيراتها الأكبر حجمًا، نابعة من قيود الموارد، ومحدودية الوصول إلى رأس المال، والهيكل التنظيمي. إن فهم كيفية تأثير سياسات الحوكمة على إدارة المخاطر في هذه الكيانات ليس مثيرة للاهتمام أكاديميا فحسب ، بل يحمل أيضا آثارا عملية لتعزيز مرونة واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة أوجه عدم اليقين (Paudel، 2023). من خلال معالجة التحديات المحددة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة ، يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤى قابلة للتنفيذ يمكن أن تسترشد بها السياسات والممارسات ، مما يساهم في نهاية المطاف في نمو وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومع تزايد الترابط بين العالم، لا يمكن المبالغة في أهمية هياكل الحوكمة القوية في إدارة المخاطر. ويعني الترابط بين الأسواق العالمية أن المخاطر التي تواجهها الشركات غالبا ما تكون متعددة الأوجه وديناميكية. وتعمل سياسات الحوكمة الفعالة كضمانات، حيث تزود الشركات الصغيرة والمتوسطة بالأطر اللازمة للتغلب على هذه التعقيدات. يسعى هذا البحث إلى المساهمة في مجموعة المعارف الحالية من خلال تسليط الضوء على الطرق الدقيقة التي تؤثر بها سياسات الحوكمة على فعالية إدارة المخاطر في السياق المحدد للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (Yuwono and Ellitan, 2024). من خلال فهم هذه الديناميات ، يمكن للمؤسسات أن تضع نفسها بشكل أفضل للازدهار في سوق عالمية متزايدة التعقيد والترابط.

مشهد الأعمال في المملكة العربية السعودية فريد من نوعه، ويتأثر بالعوامل الثقافية والتنظيمية والاقتصادية. لذلك، من الضروري إجراء دراسة مصممة خصيصا لهذا السياق المحدد لاستخلاص رؤى يمكن تطبيقها مباشرة على التحديات والفرص التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. يدرك البحث أهمية المتغير التابع ، وهو فعالية إدارة المخاطر في سياق الحوكمة. من خلال التأكيد على الفعالية ، تتجاوز الدراسة التحليل الثنائي لما إذا كانت سياسات الحوكمة موجودة وتركز بدلا من ذلك على التأثير الملموس لهذه السياسات على الإدارة الفعلية للمخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة (مالك ، ٢٠٢٣). يضمن هذا النهج أن النتائج ليست ذات صلة فحسب ، بل قابلة للتنفيذ أيضا ، مما يوفر إرشادات عملية لأصحاب المصلحة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

وعلاوة على ذلك، يقر هذا البحث بأن سياسات الحوكمة ليست كيانات جامدة؛ بل هي كيانات جامدة. بدلا من ذلك ، فإنها تتطور مع مرور الوقت. تتطلب الطبيعة الديناميكية لبيئات الأعمال إعادة تقييم مستمرة لأطر الحوكمة لضمان ملاءمتها وفعاليتها. من خلال استكشاف التفاعل بين سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤى يمكن أن توجه صانعي السياسات وقادة الأعمال والأكاديميين في تعزيز القدرة على التكيف والمرونة في هياكل الحوكمة في مواجهة التحديات المتطورة (شو ، ٢٠٢٣). ويؤكد هذا النهج على أهمية المرونة وخفة الحركة في ممارسات الحوكمة لمعالجة المخاطر والفرص الناشئة في مشهد الأعمال بشكل فعال.

في الشركات الكبيرة ، غالبا ما تستلزم الحوكمة وإدارة المخاطر هياكل وعمليات معقدة بسبب عملياتها الواسعة وأصحاب المصلحة المتنوعين والتدقيق التنظيمي العالي. عادة ما يكون لدى هذه الشركات إدارات مخصصة وموظفين متخصصين يشرفون على وظائف الحوكمة وإدارة المخاطر ، مما يسمح بإجراء تقييمات شاملة للمخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية. وعلى العكس من ذلك، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة قيودا على الموارد وبساطة تنظيمية، مما يؤدي إلى هياكل حوكمة وممارسات لإدارة المخاطر أقل رسمية. وقد تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر على العمليات غير الرسمية ومشاركة المالكين والمديرين، مما يجعل نهجها في الحوكمة وإدارة المخاطر أكثر مرونة ولكن من المحتمل أن يكون أقل قوة.

نظرا لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تلعب دورا محوريا متزايدا في المشهد الاقتصادي للبلاد ، فإن فهم العلاقات المعقدة بين سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر يصبح أمرا ضروريا. يسعى هذا البحث إلى المساهمة في هذا الفهم من خلال الخوض في تأثير هيكل حوكمة الشركات ، والشفافية مع أصحاب المصلحة ، وتنظيم

لجان الحوكمة ، واعتماد معايير الحوكمة الدولية على فعالية إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (Alimoradi and Ahmad، 2019). من خلال استكشاف دقيق لهذه المتغيرات ، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى قابلة للتنفيذ يمكن أن تعزز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها ومرونتها في بيئة الأعمال العالمية المتطورة باستمرار (Alvi et al. ، 2019). من خلال تحديد وفهم العوامل التي تؤثر على فعالية إدارة المخاطر ، يمكن لأصحاب المصلحة اتخاذ قرارات مستنيرة للتخفيف من المخاطر والاستفادة من الفرص، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى نمو ونجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

بيان المشكلة:

تدور مشكلة البحث التي تتناولها هذه الدراسة حول التفاعل المعقد بين سياسات الحوكمة وفعالية إدارة المخاطر في سياق المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. على الرغم من الأهمية المتزايدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد البلاد ، إلا أن هناك ندرة في الأبحاث الشاملة التي تبحث بشكل منهجي في كيفية تأثير أبعاد الحوكمة على نتائج إدارة المخاطر في هذه الكيانات (راشد وآخرون ، ٢٠١٨). يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال استكشاف تأثير هيكل حوكمة الشركات ، والشفافية مع أصحاب المصلحة ، وتنظيم لجان الحوكمة ، واعتماد معايير الحوكمة الدولية على فعالية إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (فيلانويفا وآخرون ، ٢٠٢٢).

وتواجه الدراسة العديد من التحديات ومواطن الضعف التي تستحق الدراسة. يكمن أحد التحديات البارزة في تنوع الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة العربية السعودية. وتختلف هذه المؤسسات من حيث الحجم والقطاع والتعقيد التشغيلي، مما يشكل تحدياً في تطوير نهج واحد يناسب الجميع لسياسات الحوكمة وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الطبيعة الديناميكية لبيئات الأعمال تقدم تعقيداً متأصلاً ، مما يتطلب من البحث التنقل عبر أطر الحوكمة المتطورة والمناظر الطبيعية للمخاطر (Gulzar et al. ، 2021).

وثمة تحد آخر يتعلق بمحدودية الموارد المتاحة في كثير من الأحيان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وخلافاً للشركات الكبيرة، قد تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قيوداً في تنفيذ هياكل حوكمة متطورة وعمليات لإدارة المخاطر. يقر البحث بقيود الموارد هذه ويهدف إلى تقديم رؤى توازن بين الفعالية والجودة العملية للشركات الصغيرة والمتوسطة (Nguyen and Dang، 2022).

يسلط هذا البحث الضوء على العلاقة المعقدة بين سياسات الحوكمة وفعالية إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مما يسد فجوة حاسمة في الأدبيات الحالية. غير أن الدراسة تواجه تحديات كبيرة ناجمة عن الطبيعة المتنوعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقيود المفروضة على الموارد. ومن خلال الاعتراف بهذه التحديات، يهدف البحث إلى تقديم رؤى عملية تلبي الاحتياجات والظروف الفريدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في مرونتها واستدامتها في بيئة أعمال ديناميكية.

تظهر الأدبيات الحالية حول العلاقة بين سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية فجوات بحثية ملحوظة. في حين تركز بعض الدراسات على قضايا الحوكمة العامة أو ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الكبيرة، إلا أن هناك ندرة في الأبحاث المصممة خصيصاً للتحديات الفريدة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في مشهد الأعمال في المملكة العربية السعودية. يهدف هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم رؤى مستهدفة تتوافق مع السياق والخصائص المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة (جلالي وز غلامي، ٢٠٢٢).

علاوة على ذلك، غالباً ما تتبنى الدراسات السابقة نهجاً ثنائياً، حيث تكفي بتقييم وجود أو عدم وجود سياسات الحوكمة دون الخوض في آثارها العملية على فعالية إدارة المخاطر. يسعى هذا البحث إلى معالجة هذه الفجوة من خلال التأكيد على فعالية إدارة المخاطر في سياق الحوكمة، مما يوفر منظوراً أكثر دقة وقابلية للتنفيذ للشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات (Temitope and Sorunke، 2023).

تتفاقم الفجوات في الدراسات السابقة بسبب عدم استكشاف المتغيرات الأربعة المستقلة المحددة في هذا البحث: هيكل حوكمة الشركات، والشفافية مع أصحاب المصلحة، وتنظيم لجان الحوكمة، واعتماد معايير الحوكمة الدولية. في حين أن بعض الدراسات تنطلق إلى جوانب معزولة من هذه المتغيرات، إلا أن هناك ندرة في الأبحاث الشاملة التي تدمج هذه الأبعاد في فهم شامل لسياسات الحوكمة وتأثيرها على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة (Naibaho and Mayayogini، 2023).

تسلط التحليلات الضوء على أوجه القصور الكبيرة في الأدبيات الحالية المتعلقة بسياسات الحوكمة وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. ويؤكد على الحاجة إلى إجراء بحوث هادفة تعالج التحديات الفريدة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. علاوة على ذلك، ينتقد الدراسات السابقة لنهجها الثنائي وعدم استكشافها للمتغيرات الرئيسية، مع التأكيد على أهمية الفهم الشامل لسياسات الحوكمة وآثارها العملية على فعالية إدارة المخاطر. يؤكد هذا المنظور التحليلي على أهمية سد هذه الفجوات البحثية لتوفير رؤى قابلة للتنفيذ للشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات.

وعلاوة على ذلك، غالباً ما تتجاهل الدراسات القائمة الطبيعة الدينامية لأطر الحوكمة وتطورها بمرور الوقت. يعد الفحص الشامل لكيفية تكيف سياسات الحوكمة مع مشهد الأعمال المتغير والمساهمة في فعالية إدارة المخاطر المستدامة أمراً بالغ الأهمية لتوفير رؤى عملية (السليم وحسين، ٢٠٢٤).

وللتغلب على هذه التحديات ونقاط الضعف، يعتمد البحث نهجاً متعدد الأوجه. من خلال الاعتراف بتنوع الشركات الصغيرة والمتوسطة والقيود التي تواجهها، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى مرنة يمكن تكيفها مع سياقات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يتبنى البحث منظوراً طويلاً، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الديناميكية لأطر الحوكمة والمناظر الطبيعية للمخاطر، وبالتالي المساهمة في فهم أقوى للعلاقة المتطورة بين سياسات الحوكمة وفعاليتها إدارة المخاطر (Wieczorek-Kosmala and Henschel، 2022).

يسعى البحث أيضا إلى معالجة الثغرات في الدراسات السابقة من خلال استكشاف شامل للمتغيرات المستقلة المحددة. من خلال فحص شامل لهيكل حوكمة الشركات ، والشفافية مع أصحاب المصلحة ، وتنظيم لجان الحوكمة ، واعتماد معايير الحوكمة الدولية ، تهدف الدراسة إلى تقديم إطار شامل يوجه النظرية والتطبيق (Paudel ، 2023).

وعلى الرغم من وجود تحديات ونقاط ضعف، إلا أن البحث يستعد لتقديم مساهمة كبيرة في فهم سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. من خلال معالجة الثغرات ونقاط الضعف البحثية، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى قابلة للتنفيذ تساهم في مرونة واستدامة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في مشهد الأعمال الديناميكي في المملكة العربية السعودية (السليم وحسين، ٢٠٢٤).

تتركز مشكلة البحث على غموض سياسات الحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، والتي تقتصر إلى تعقيد الشركات الكبيرة. وتتطلب هذه المسألة دراسة شاملة لفهم السياسات التي تحكم هذه الشركات، لا سيما تلك المتعلقة بإدارة المخاطر من خلال الالتزام بالحوكمة والإفصاح. وتتطلب معالجة هذه المشكلة إجراء دراسة شاملة لتحديد وتحليل ممارسات الحوكمة التي تتبناها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتسليط الضوء على تأثيرها على فعالية إدارة المخاطر.

أغراض الدراسة وأهدافها:

✓ هدف البحث الرئيسي:

الهدف الشامل لهذا البحث هو الفحص المنهجي لتأثير سياسات الحوكمة على فعالية إدارة المخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. يسعى البحث إلى توفير فهم دقيق لكيفية تأثير أبعاد الحوكمة المحددة على تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها في السياق الفريد للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مشهد الأعمال في المملكة العربية السعودية (Alimoradi and Ahmad، 2019). يهدف هذا التحقيق الشامل إلى تسليط الضوء على الديناميكيات المعقدة بين سياسات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

✓ الأهداف الفرعية:

- 1 . تقييم تأثير هيكل حوكمة الشركات: يتضمن الهدف الفرعي الأول تقييم تأثير هيكل حوكمة الشركات على إدارة المخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك استكشاف آليات الحوكمة وهيكل مجلس الإدارة وعمليات صنع القرار لفهم كيفية مساهمة هذه العناصر في الإدارة الفعالة للمخاطر أو إعاقتها (Alimoradi and Ahmad، 2019). يعد فهم تأثير هيكل الحوكمة أمرا ضروريا لتصميم استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- 2 . دراسة مستويات الشفافية مع أصحاب المصلحة: يهدف الهدف الفرعي الثاني إلى التحقيق في مستويات الشفافية التي تحافظ عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة مع أصحاب المصلحة. يتضمن ذلك تحليلا لممارسات الاتصال وآليات الإفصاح وانفتاح تدفقات المعلومات للتأكد من كيفية مساهمة الشفافية في فعالية عمليات إدارة المخاطر أو

إعاققتها (راشد وآخرون ، ٢٠١٨). تعزز الشفافية الثقة والمساءلة، وهما عنصران أساسيان للإدارة الفعالة للمخاطر وإشراك أصحاب المصلحة.

3. تحليل تنظيم لجان الحوكمة ومستوى نشاطها: يركز الهدف الفرعي الثالث على تنظيم لجان الحوكمة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستويات نشاطها. ويشمل ذلك فحص أدوار ومسؤوليات وفعالية لجان الحوكمة في الإشراف على عمليات إدارة المخاطر ، وتقديم رؤى حول تأثير هيكل اللجان على فعالية إدارة المخاطر (راشد وآخرون ، ٢٠١٨). تلعب لجان الحوكمة الفعالة دوراً محورياً في ضمان ممارسات قوية لإدارة المخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

4. تقييم أثر اعتماد معايير الحوكمة الدولية: يتضمن الهدف الفرعي الرابع تقييم أثر اعتماد معايير الحوكمة الدولية على إدارة المخاطر داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك استكشاف مدى تأثير التوافق مع أفضل الممارسات العالمية على نتائج إدارة المخاطر، مما يساهم في فهم أوسع للبعد الدولي في الحوكمة وإدارة المخاطر (Alimoradi and Ahmad, 2019). ويمكن أن يؤدي اعتماد المعايير الدولية إلى تعزيز مصداقية وفعالية ممارسات الحوكمة، وبالتالي تحسين نتائج إدارة المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تهدف هذه الأهداف الفرعية مجتمعة إلى كشف التعقيدات المحيطة بسياسات الحوكمة وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. من خلال الخوض في هذه الأبعاد المحددة ، يسعى البحث إلى تقديم رؤى عملية والمساهمة في تطوير توصيات مخصصة لتعزيز مرونة واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة المخاطر والتحديات المتطورة (Alvi et al. ، 2019). وسيوفر تحقيق هذه الأهداف رؤى قابلة للتنفيذ لوضع السياسات وقادة الأعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة المشاركين في حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة وإدارة المخاطر.

أهمية البحث:

✓ الأهمية النظرية:

تعتبر الدراسة النظرية ضمن هذا البحث ذات أهمية قصوى لبناء أساس متين يوضح العلاقات المعقدة بين سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. من خلال الخوض في الأطر النظرية ، تهدف الدراسة إلى تقديم خريطة مفاهيمية ، تقدم فهماً شاملاً لكيفية تأثير المتغيرات المستقلة مثل هيكل حوكمة الشركات ، ومستويات الشفافية ، وتنظيم لجان الحوكمة ، واعتماد المعايير الدولية بشكل جماعي على المتغير التابع لفعالية إدارة المخاطر (Gulzar et al. ، 2021). لا توجه هذه الأهمية النظرية تصميم البحث ومنهجيته فحسب ، بل تسهل أيضاً توليف المعرفة الحالية ، مما يساهم في الخطاب الأكاديمي المحيط بديناميكيات الحوكمة وإدارة المخاطر في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة (Jallali and Zoghalmi، 2022). تعد الرؤى النظرية حجر الزاوية لتطوير استراتيجيات وتدخلات عملية تهدف إلى تعزيز ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وضمان استدامتها ومرونتها على المدى الطويل في بيئات الأعمال الديناميكية.

✓ الآثار العملية:

الدراسة العملية ضرورية بنفس القدر ، لأنها تسعى إلى التحقق من صحة وتطبيق الرؤى النظرية في سياق العالم الحقيقي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. من خلال اختبار الفرضيات تجريبيًا وتقييم الآثار العملية لسياسات الحوكمة ، يسعى البحث إلى تقديم حلول وتوصيات ملموسة (Villanueva et al. ، 2022). لن تعزز النتائج العملية إمكانية تطبيق الأطر النظرية فحسب، بل ستوفر أيضًا رؤى قابلة للتنفيذ للشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات والممارسين في المملكة العربية السعودية. يضمن تكامل الأبعاد النظرية والعملية أن يساهم البحث ليس فقط في المنح الدراسية الأكاديمية ولكن أيضًا يعالج التحديات العملية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة ، مما يعزز علاقة تكافلية بين النظرية والتطبيق (Nguyen and Dang ، 2022). ويمكن للنتائج المستخلصة من الدراسة العملية أن تفيد في صياغة السياسات والاستراتيجيات التنظيمية، مما يؤدي إلى ممارسات حوكمة أكثر فعالية وبروتوكولات لإدارة المخاطر مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات والسياقات الفريدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة:

✓ سؤال البحث الرئيسي:

كيف تؤثر سياسات الحوكمة على فعالية إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مشهد الأعمال في المملكة العربية السعودية؟

✓ الأسئلة الفرعية:

1. كيف يؤثر هيكل حوكمة الشركات على تحديد المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية والتخفيف من حدتها؟
2. إلى أي مدى تساهم الشفافية مع أصحاب المصلحة في فعالية عمليات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة؟
3. ما هو دور وفعالية لجان الحوكمة في الإشراف على إدارة المخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر إلى مستويات تنظيمها ونشاطها؟
4. كيف يؤثر اعتماد معايير الحوكمة الدولية على نتائج إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وما هي الآثار المترتبة على مرونتها في سياق العولمة؟

توجه هذه الأسئلة مجتمعة التحقيق، وتوفر نهجًا منظمًا لكشف تعقيدات سياسات الحوكمة وتأثيرها على إدارة المخاطر في السياق المحدد للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (نايهاو وماياوجيني، ٢٠٢٣).

فرضيات البحث:

■ الفرضية ١:

الفرضية: هناك علاقة إيجابية بين هيكل حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفعالية ممارسات إدارة المخاطر فيها.

فرضية الصفر: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفعالية ممارسات إدارة المخاطر الخاصة بها.

■ الفرضية ٢:

الفرضية: ترتبط زيادة الشفافية مع أصحاب المصلحة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بشكل إيجابي مع تعزيز الفعالية في عمليات إدارة المخاطر.

فرضية الصفر: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية مع أصحاب المصلحة في الشركات الصغيرة والمتوسطة وفعالية عمليات إدارة المخاطر.

■ الفرضية ٣:

الفرضية: إن مستويات التنظيم والنشاط للجان الحوكمة داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير إيجابي على فعالية ممارسات إدارة المخاطر الخاصة بها.

فرضية الصفر: مستويات التنظيم والنشاط للجان الحوكمة داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس لها تأثير كبير على فعالية ممارسات إدارة المخاطر الخاصة بهم.

■ الفرضية ٤:

الفرضية: يرتبط اعتماد معايير الحوكمة الدولية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بشكل إيجابي بتحسين نتائج إدارة المخاطر.

فرضية الصفر: إن اعتماد معايير الحوكمة الدولية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ليس له ارتباط كبير بتحسين نتائج إدارة المخاطر.

توفر هذه الفرضيات إطاراً لاختبار وتحليل العلاقات بين سياسات الحوكمة وفعالية إدارة المخاطر في السياق المحدد للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

النموذج النظري:

1. مقدمة في حوكمة الشركات في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تعريف ومكونات حوكمة الشركات.
- نظرة عامة على هياكل الحوكمة المصممة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- نظرة عامة على سياسات الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- أهمية إدارة المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع بيئة الأعمال السعودية في سياقها.

2. الإطار التنظيمي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

- تحليل الهيئات التنظيمية التي تشرف على حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- متطلبات الامتثال للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- تأثير التغييرات التنظيمية على ممارسات إدارة المخاطر.

3. هياكل الحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

- أنواع هياكل الحوكمة السائدة في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- دور مجالس الإدارة والتنفيذيين في إدارة المخاطر.
- التحديات التي تواجه تنفيذ هياكل الحوكمة الفعالة.

4. الشفافية وإشراك أصحاب المصلحة.

- الأسس النظرية للشفافية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية إشراك أصحاب المصلحة ودورها في إدارة المخاطر.
- النماذج النظرية للتواصل الفعال مع أصحاب المصلحة في سياق إدارة المخاطر.

5. لجان الحوكمة وعمليات صنع القرار.

- رؤى نظرية في تنظيم وعمل لجان الحوكمة.
- نظريات اتخاذ القرار داخل لجان الحوكمة وأثرها على إدارة المخاطر.

6. معايير الحوكمة الدولية واعتمادها.

- الأطر النظرية التي توضح أهمية معايير الحوكمة الدولية.
- نماذج توضح عملية وتأثير الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى معايير الحوكمة الدولية.

7. تحديد المخاطر وتقييمها في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

- تقنيات تحديد المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- منهجيات التقييم لتقييم المخاطر.
- الاعتبارات الثقافية والسياقية في تقييم المخاطر.

8. تنفيذ استراتيجيات التخفيف من المخاطر.

- استراتيجيات التخفيف من المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- دمج إدارة المخاطر في العمليات اليومية.
- تخصيص الموارد لأنشطة التخفيف من المخاطر.

9. اعتماد التكنولوجيا وإدارة المخاطر.

- دور التكنولوجيا في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر.
- اعتماد أدوات رقمية لتقييم المخاطر ورصدها.
- التحديات والفرص في الاستفادة من التكنولوجيا لإدارة المخاطر.

1 0 . روابط حوكمة الشركات وإدارة المخاطر.

- وجهات نظر نظرية حول دور الحوكمة في إدارة المخاطر.
- الأسس النظرية للعلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر.
- نماذج وأطر تشرح كيفية تأثير هياكل الحوكمة على تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها.

1 1 . فعالية إدارة المخاطر.

- الأسس النظرية للإدارة الفعالة للمخاطر.
- نماذج تقييم العوامل التي تساهم في نتائج إدارة المخاطر الناجحة.

1 2 . التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحوكمة وإدارة المخاطر.

- وجهات نظر نظرية حول التحديات الفريدة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- أطر لفهم قيود الموارد وتأثيرها على الحوكمة وإدارة المخاطر.

1 3 . الطبيعة الديناميكية لسياسات الحوكمة.

- الاستكشاف النظري لتطور سياسات الحوكمة بمرور الوقت.
- نماذج توضح قابلية أطر الحوكمة للتكيف استجابة لبيئات الأعمال المتغيرة.

1 4 . العولمة والحوكمة.

- رؤى نظرية حول آثار العولمة على هياكل الحكم.
- نماذج تشرح كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تتماشى مع معايير الحوكمة العالمية.

1 5 . الاتجاهات والآثار المستقبلية.

- الاتجاهات الناشئة في سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- التحديات والفرص المتوقعة في مشهد الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- الآثار المترتبة على صانعي السياسات وأصحاب الأعمال وأصحاب المصلحة.

الفصل ٢ :مراجعة الأدبيات

مقدمة:

تستكشف مراجعة الأدبيات الخاصة بهذا البحث العلاقات المعقدة بين سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. وتشمل المتغيرات المستقلة قيد التدقيق هيكل حوكمة الشركات، ومستويات الشفافية مع أصحاب المصلحة، وتنظيم لجان الحوكمة، واعتماد معايير الحوكمة الدولية. يعمل المتغير التابع، فعالية إدارة المخاطر في سياق الحوكمة، كنقطة محورية للتحقيق (Nuñez et al. ، 2023). إن فهم هذه العلاقات أمر بالغ الأهمية لتطوير استراتيجيات فعالة للتخفيف من المخاطر وضمان نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل في مشهد الأعمال المتطور في المملكة العربية السعودية.

وقد أرست الدراسات السابقة الأساس لفهم دور حوكمة الشركات في إدارة المخاطر، مع التأكيد على أهميتها في تعزيز المرونة التنظيمية والاستدامة. وقد استكشفت البحوث الحالية الشفافية كعنصر أساسي في الحوكمة، مع الاعتراف بتأثيرها على ثقة أصحاب المصلحة والأداء الفعال لعمليات إدارة المخاطر. كما خضعت الجوانب التنظيمية للجان الحوكمة للتحقيق، مع الاعتراف بدورها المحوري في صنع القرار والرقابة (Yuwono and Ellitan ، 2024). توفر هذه الدراسات رؤية قيمة تسترشد بها الإطار المفاهيمي لهذا البحث، وتوجه استكشاف سياسات الحوكمة وآثارها على فعالية إدارة المخاطر.

تشمل الأطر النظرية المقترحة في الأدبيات وجهات نظر متنوعة، بما في ذلك النماذج التي تشرح العلاقة بين هياكل الحوكمة ونتائج إدارة المخاطر، والأسس النظرية للشفافية، والأطر التي توضح بالتفصيل تنظيم وعمل لجان الحوكمة (مالك ، ٢٠٢٣). بالإضافة إلى ذلك، تتناول الأدبيات الآثار المترتبة على اعتماد معايير الحوكمة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسليط الضوء على السياق العالمي الذي تعمل فيه هذه الشركات. يعد تجميع هذه المنظورات النظرية ودمجها في إطار متماسك أمراً ضرورياً لتوجيه تحليل النتائج التجريبية وصياغة توصيات عملية لتعزيز سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (شو ، ٢٠٢٣). وبالاعتماد على هذه الأسس النظرية، يهدف البحث إلى توفير فهم شامل لديناميكيات الحوكمة وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مما يمهد الطريق لاتخاذ قرارات مستنيرة وتطوير السياسات.

المتغير التابع:

● فعالية إدارة المخاطر في سياق الحوكمة:

المتغير التابع في هذا البحث هو "فعالية إدارة المخاطر في سياق الحوكمة". وهو يمثل المقياس الشامل الذي سيتم من خلاله تقييم نجاح وكفاءة ممارسات إدارة المخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (شو ، ٢٠٢٣). يهدف هذا المتغير إلى النقاط النتائج الملموسة لسياسات الحوكمة بشأن تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها. تصبح فعالية إدارة المخاطر، ضمن إطار الحوكمة المحدد للشركات الصغيرة والمتوسطة، محور التركيز، مع التركيز على الآثار العملية لهياكل الحوكمة على مرونة واستدامة هذه المؤسسات في مواجهة أوجه عدم اليقين (مالك ،

(٢٠٢٣). يعد فهم فعالية ممارسات إدارة المخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة أمرا بالغ الأهمية لضمان قدرتها التنافسية ونجاحها على المدى الطويل في بيئة الأعمال الديناميكية اليوم.

المتغيرات المستقلة:

1. هيكل حوكمة الشركات:

○ يتعمق هذا المتغير في تكوين آليات توجيه الشركات والتحكم فيها. وهو يشمل إطار الحوكمة العام ، بما في ذلك هيكل مجلس الإدارة ، وعمليات صنع القرار ، والإعداد التنظيمي الذي يؤثر على كيفية إدارة المخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة (مالك ، ٢٠٢٣). يلعب هيكل حوكمة الشركات دورا أساسيا في تشكيل مشهد إدارة المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة ، مما يملي قدرتها على الاستجابة بفعالية للتحديات الداخلية والخارجية.

2. مستويات الشفافية مع أصحاب المصلحة:

○ يدرس المتغير المستقل للشفافية الانفتاح والوضوح في التواصل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة. ويشمل ذلك الكشف عن المعلومات وممارسات الاتصال ومدى مساهمة الشفافية في ثقة أصحاب المصلحة وعمليات إدارة المخاطر الفعالة (Yuwono and Ellitan، 2024) (توفيق، ٢٠٢٣). تعزز الشفافية الثقة والمساءلة، وتعمل كحجر زاوية لاستراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة وتعزز السمعة العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة بين أصحاب المصلحة.

3. تنظيم لجان الحوكمة ومستوى النشاط:

○ بالتركيز على الجوانب الهيكلية والتشغيلية للجان الحوكمة، يستكشف هذا المتغير كيفية مساهمة هذه اللجان في صنع القرار والرقابة. يقوم بتقييم أدوار ومسؤوليات ومستويات نشاط لجان الحوكمة ، مع الأخذ في الاعتبار تأثيرها على الفعالية العامة لإدارة المخاطر (Boadi et al. ، 2023). وتؤدي لجان الإدارة الفعالة دورا أساسيا في تيسير اتخاذ القرارات المستنيرة والممارسات الاستباقية لإدارة المخاطر، مما يعزز مرونة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وقدرتها على التكيف في بيئات السوق الديناميكية.

4. اعتماد معايير الحوكمة الدولية:

○ يعد اعتماد معايير الحوكمة الدولية متغيرا يقيم مدى توافق الشركات الصغيرة والمتوسطة مع أفضل الممارسات العالمية. يبحث هذا المتغير في الآثار المترتبة على مثل هذه المواءمة لإدارة المخاطر في سياق بيئات الأعمال المعولمة ، مع التركيز على البعد الدولي في سياسات الحوكمة وتأثيرها على نتائج إدارة المخاطر (Wen et al. ، 2023). إن التوافق مع معايير الحوكمة الدولية لا يعزز مصداقية الشركات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية فحسب، بل يعزز أيضا مرونة أكبر في مواجهة عدم اليقين في السوق العالمية والتحديات التنظيمية.

ملخص الدراسات السابقة:

تتناول دراسة (Yuwono and Ellitan (2024) مركزية حوكمة الشركات (CG) في استراتيجية الشركات الحديثة ، لا سيما في الصناعة المصرفية. مع التركيز على تأثير التغير التكنولوجي والعولمة على تحديات إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) ، تستكشف الدراسة العلاقة بين CG و ERM والثقافة التنظيمية. وتكشف النتائج أن الحوكمة الفعالة تؤثر بشكل إيجابي على الشركة، مما يضع أساساً قوياً لإدارة المخاطر الحكيمة. بالإضافة إلى ذلك، تثبت الثقافة التنظيمية الإيجابية أهميتها في مواءمة إدارة المخاطر المؤسسية مع القيم والمعايير الداخلية، مع التأكيد على أهمية التكامل المتناغم بين الحوكمة وإدارة المخاطر المؤسسية والثقافة التنظيمية لتحقيق الفعالية الكاملة في إدارة المخاطر.

تتناول دراسة (Nuñez et al. (2023) ندرة الأبحاث حول إدارة المخاطر في شركات المنسوجات / الملابس متوسطة الحجم ، وتحديد كمجال ناشئ. الهدف هو استكشاف حوكمة المخاطر ، مع التركيز على المبادئ التوجيهية ، والعلاقة مع حوكمة الشركات ، وممارسات مثل ثقافة المخاطر. باستخدام نهج نوعي وصفي ، تستخدم الدراسة مقابلات شبه منظمة مع ثماني شركات وخبير واحد. تكشف النتائج عن وعي عام بأهمية إدارة المخاطر المنظمة بين المشاركين ، وإن كانت غالباً ما تطبق تجريبياً. وتشدّد الدراسة على الحاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي على عمليات إدارة المخاطر في الشركات المتوسطة الحجم، ولا سيما في قطاع النسيج/الملابس، مع إمكانية تطبيقها على الصعيدين الوطني والدولي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

تتعمق دراسة (Temitope and Sorunke (2023) في خلفية Theory U كأداة قوية لإدارة المخاطر والأداء ، بهدف تعزيز حوكمة الشركات الفعالة. والهدف من ذلك هو توضيح كيف يمكن للمؤسسات مواجهة تحديات حوكمة الشركات، وغرس ثقافة إدارة المخاطر، وتحسين الفرص مع تقليل التهديدات. باستخدام نموذج الوضعية ودراسات الحالة التجريبية ، تختبر الدراسة ثلاث فرضيات للتحقق من صحة نتائج البيانات. تعرض النتائج التأثير التحويلي ل Theory U ، مما يعزز التعاون والابتكار والقدرة على التكيف مع آليات الحوكمة الفعالة. يشدد المؤلفون على أنه على الرغم من تحديات التنفيذ ، فإن تبني Theory U يحقق فوائد كبيرة ، ويعزز المرونة ، وخلق القيمة المستدامة ، والنجاح طويل الأجل للمؤسسات في مشهد الأعمال الديناميكي اليوم.

تبحث دراسة (Naibaho and Mayayogini (2023) في تأثير المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على أداء الشركة ، مع حوكمة الشركات كمتغير معتدل. تؤكد الخلفية على أهمية فهم كيفية تأثير هذه المخاطر على الأداء. الهدف هو تقييم العلاقات وتقديم الآثار المترتبة على الشركات والمستثمرين. باستخدام طريقة أخذ العينات العشوائية الهادفة ، تستخدم الدراسة بيانات ثانوية من أكثر من ٤٥ شركة في جنوب شرق آسيا في صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة والملابس وخدمة المستهلك والمواد الاستهلاكية الأساسية من ٢٠١٧-٢٠٢١. وتكشف النتائج أن المخاطر التشغيلية والائتمانية تؤثر تأثيراً ضئيلاً على الأداء، في حين تؤثر مخاطر الائتمان سلباً عليه. تخفف حوكمة الشركات من التأثير السلبي لمخاطر السيولة ولكنها تضخم العلاقة بين المخاطر التشغيلية والائتمانية على أداء الشركة. وتؤكد الدراسة على أهمية حوكمة الشركات القوية في تعظيم إدارة المخاطر والمساعدة في تقييم مخاطر المستثمرين.

تتعمق دراسة (Xu (2023) في المخاطر المالية وهياكل حوكمة الشركات ، باستخدام عينة من الشركات ذات الأسهم A المدرجة في بورصة شنغهاي وشنتشن من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. باستخدام Z-score لقياس المخاطر المالية والأساليب الكمية لعوامل الحوكمة ، تستخدم الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وتسلط النتائج الضوء على تركيز الملكية، ونسبة المساهمين التنفيذيين، وتعويضات التنفيذيين باعتبارها تؤثر بشكل كبير على المخاطر المالية، وكلها تظهر ارتباطات سلبية. وتوصي الدراسة بتحسين آليات المديرين غير التنفيذيين، والحفاظ على الملكية المركزة، وتنفيذ آليات حوافز تنفيذية فعالة لتعزيز إدارة المخاطر المالية في الشركات.

تتناول دراسة (Nguyen and Dang (2022) خلفية تقييم فعالية إدارة المخاطر المصرفية في دول الآسيان ، وتحديدًا دراسة دور حوكمة المخاطر في تعزيز هذه الفعالية. وتهدف الدراسة إلى تقييم العلاقة بين هيكل إدارة المخاطر وفعالية إدارة مخاطر الإعسار ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية في البنوك داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا. باستخدام نماذج اللوحة الديناميكية مع طريقة GMM المكونة من خطوتين ، تكشف النتائج عن انخفاض فعالية إدارة المخاطر الإجمالية في بنوك الآسيان. ومع ذلك، تظهر الدراسة وجود علاقة إيجابية بين فعالية هيكل حوكمة المخاطر والفعالية الشاملة لإدارة المخاطر في معالجة مخاطر الإعسار والائتمان والتشغيل. وتشير النتائج إلى أن المبادئ التوجيهية التنظيمية بشأن حوكمة المخاطر يمكن أن تعزز أنشطة إدارة المخاطر وتحافظ على استقرار البنوك.

تستكشف دراسة (Villanueva et al. (2022) الحاجة المتزايدة لإدارة مخاطر المؤسسات (ERM) في مشهد الأعمال المتطور. والهدف من ذلك هو التحقيق في تأثير حوكمة المخاطر، بما في ذلك التزام الإدارة العليا وهيكل إدارة المخاطر، إلى جانب الممارسات والأدوات المرتبطة بها مثل خرائط المخاطر وتدابير العلاج، على تطوير إدارة المخاطر المؤسسية. باستخدام نماذج الانحدار الخطي الهرمي ، تستخدم الدراسة عينة من ١٤٠ شركة خاصة كبيرة في كولومبيا عبر قطاعات متنوعة. وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين حوكمة المخاطر وإدارة المخاطر المؤسسية، مما يسلط الضوء على التزام الإدارة العليا وإدارة المخاطر المنظمة كعوامل مؤثرة. وتؤكد الدراسة على العلاقة الإيجابية بين نضج إدارة المخاطر المؤسسية والممارسات / الأدوات مثل خرائط المخاطر وتدابير العلاج، وتقدم رؤى لتعزيز إدارة المخاطر المؤسسية في الأسواق الناشئة.

تهدف دراسة راشد وآخرون (٢٠١٨) إلى تحديد وتحديد أولويات عوامل حوكمة الشركات التي تؤثر على إدارة المخاطر في البنوك الماليزية. وباستخدام الأساليب النوعية والكمية، يسلط البحث الضوء على التحديات التي يواجهها الموظفون في تقييم الوظائف الائتمانية والقيادية لمجلس الإدارة. وتشير النتائج إلى تطبيق واسع النطاق لمدونات حوكمة الشركات الفعالة، مع التركيز بشكل خاص على المساءلة باعتبارها العامل الأكثر تأثيرًا في تعزيز قدرات إدارة المخاطر في جميع المصارف التجارية في ماليزيا.

في مجال إدارة المخاطر وحوكمة الشركات ، يقدم (Nguyen and Dang (2022) و Villanueva et al. (2022) و Xu (2023) دراسات جديدة بالملاحظة مع قواسم مشتركة في نقاط قوتها وميزاتها. يحقق نجوين ودانغ بدقة في تأثير هيكل إدارة المخاطر على المخاطر المختلفة في بنوك الآسيان ، ويقدمون تحليلًا كميًا مفصلاً. يركز فيلانويفا وآخرون على العلاقة الإيجابية بين حوكمة المخاطر وإدارة مخاطر المؤسسات (ERM) في الشركات الكولومبية ، ويعرضون منهجية قوية ويؤكدون على أهمية التزام الإدارة العليا. يتعمق شو في العلاقة المعقدة بين تركيز الملكية وتعويضات المديرين

التنفيذيين والمخاطر المالية في الشركات ذات الأسهم من الدرجة الأولى، مستخدما نهجا كميًا. تساهم هذه الدراسات مجتمعة في فهم ديناميكيات إدارة المخاطر في سياقات متنوعة.

بالانتقال إلى (Rashid et al. (2018 و Yuwono and Ellitan (2024 و Xu (2023 ، تقدم هذه الدراسات رؤى فريدة إلى الطاولة. يركز راشد وآخرون على إعطاء الأولوية لعوامل حوكمة الشركات التي تؤثر على إدارة المخاطر في البنوك الماليزية، ويعرضون منهجية قوية مع كل من العناصر النوعية والكمية. تضيف دراسة شو عمقا من خلال فحص تأثير المخاطر المالية وهياكل حوكمة الشركات في الشركات ذات الأسهم A ، باستخدام Z-score لقياس المخاطر المالية. تبرز Yuwono و Ellitan من خلال استكشاف شامل للروابط المعقدة بين حوكمة الشركات (CG) وإدارة مخاطر المؤسسات (ERM) والثقافة التنظيمية ، لا سيما في القطاع المصرفي. تقدم هذه الدراسات وجهات نظر متنوعة حول العلاقات المعقدة في إدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

في المجموعة النهائية من الدراسات ، يقدم (Nguyen and Dang (2022 و Rashid et al. (2018 و Xu (2023 و Yuwono & Ellitan (2024 مجتمعين فهما دقيقا لإدارة المخاطر وحوكمة الشركات. ويسلط نجوين ودانغ الضوء على انخفاض فعالية إدارة المخاطر الإجمالية في بنوك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مؤكدين على أهمية هيكل إدارة المخاطر. ويكشف راشد وآخرون عن اعتماد قوانين حوكمة الشركات الفعالة على نطاق واسع في البنوك الماليزية، حيث تلعب المسألة دورا محوريا في تعزيز قدرات إدارة المخاطر. تظهر دراسة شو في الشركات المساهمة A وجود علاقة سلبية بين تركيز الملكية وتعويضات المديرين التنفيذيين والمخاطر المالية. يؤكد استكشاف Yuwono & Litan الشامل على الترابط بين CG و ERM والثقافة التنظيمية ، مما يوفر إطارا شاملا لتحقيق الفعالية الكاملة في إدارة المخاطر. تثير هذه الدراسات مجتمعة فهما للتعقيدات والفرص في إدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

يساهم كل من (Nguyen and Dang (2022 و Villanueva et al. (2022 في فهم إدارة المخاطر ، لكنهما يشتركان في نقاط ضعف مشتركة. وعلى الرغم من أن كلتا الدراستين قويتان في منهجياتهما، إلا أنهما تعتمدان في المقام الأول على النهج الكمية، مما قد يغفل الجوانب النوعية الدقيقة في تقييم إدارة المخاطر. تشكل القيود المفروضة على طرق جمع البيانات ، لا سيما في النقاط التغيرات في الوقت الفعلي في المناظر الطبيعية للمخاطر ، تحديات لأهمية الدراسات في الصناعات سريعة التطور. بالإضافة إلى ذلك ، فإن نطاق هذه الدراسات خاص بالمنطقة ، مما يحد من تعميم النتائج على سياق عالمي أوسع.

يظهر راشد وآخرون (٢٠١٨) وشو (٢٠٢٣) ويونو وإليتان (٢٠٢٤) فجوات وتحديات بحثية فردية. وقد يحد تركيز رشيد وآخرون على البنوك الماليزية من إمكانية تطبيق النتائج على القطاعات المصرفية الأخرى. يقتصر استكشاف شو للمخاطر المالية وحوكمة الشركات على الشركات ذات الأسهم من الدرجة الأولى، مما قد يفتقر رؤى من قطاعات السوق الأخرى. في حين أن نهج Yuwono and Ellitan الشامل جدير بالثناء ، إلا أنه يقدم التحدي المتمثل في تجميع المتغيرات المتنوعة وقياس الثقافة التنظيمية بموضوعية ، مما يترك مجالا للذاتية في التفسير. علاوة على ذلك ، تفتقر الدراسات إلى إطار موحد لمقارنة النتائج والجمع بينها ، مما يعيق الفهم الشامل للعلاقات المدروسة.

في المجموعة النهائية من الدراسات ، يقدم (Nguyen and Dang (2022) و Rashid et al. (2018) و Xu (2023) و Yuwono and Ellitan (2024) نتائج ثابتة ذات آثار. وتؤكد النتائج التي توصل إليها نجوين ودانغ بشأن انخفاض فعالية إدارة المخاطر الإجمالية في بنوك رابطة أمم جنوب شرق آسيا على نقاط الضعف النظامية المحتملة. إن تحديد رشيد وآخرون للمساءلة كعامل رئيسي في البنوك الماليزية يتماشى مع اتجاهات الصناعة التي تؤكد على الشفافية. إن ارتباط شو السلبي بين تركيز الملكية وتعويضات المسؤولين التنفيذيين والمخاطر المالية يدفع إلى التفكير في ممارسات حوكمة الشركات. يقدم تركيز Yuwono & Litan على الترابط بين CG و ERM والثقافة التنظيمية منظورا شاملا ، يدعو إلى تكامل متناغم لإدارة المخاطر الفعالة. تسلط هذه النتائج مجتمعة الضوء على الجوانب والآثار المتنوعة في مجال إدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

إن التصدي للتحديات والاستفادة من نقاط القوة المحددة في هذه الدراسات أمر حتمي لتعزيز الإدارة الفعالة للمخاطر وممارسات حوكمة الشركات. تحدد الدراسات بشكل جماعي نقاط الضعف مثل الخصوصية الإقليمية والقيود المنهجية وقيود النطاق. إن إدراك هذه الفجوات يشجع الباحثين على تصميم دراسات ذات قابلية تطبيق أوسع ، باستخدام مزيج من الأساليب النوعية والكمية لفهم أكثر شمولاً. علاوة على ذلك ، فإن الاستفادة من نقاط القوة ، مثل المنهجيات القوية والنتائج الثاقبة ، تعمل كأساس للبحوث المستقبلية وممارسات الصناعة. ويمكن أن يساهم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات، مثل تحسين هياكل الحوكمة أو التأكيد على المساءلة، في تعزيز فعالية إدارة المخاطر. إن الجهود المستمرة لسد الثغرات المحددة والاستفادة من نقاط القوة تمهد الطريق لأطر أكثر قوة وقابلة للتطبيق عالمياً، مما يعزز نهجاً استباقياً وتكيفياً لإدارة المخاطر وحوكمة الشركات عبر مختلف القطاعات والسياقات الجغرافية.

الإطار النظري للدراسة:

(١). مقدمة في حوكمة الشركات في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تعد حوكمة الشركات جانباً حيوياً من جوانب الإدارة التنظيمية التي تشمل مجموعة من العمليات والعادات والسياسات والقوانين والمؤسسات التي تؤثر على الطريقة التي يتم بها توجيه الشركة وإدارتها والتحكم فيها. ويهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة المتنوعين مثل المساهمين والإدارة والعملاء والموردين والممولين والحكومة والمجتمع. تضمن حوكمة الشركات الفعالة الشفافية والمساءلة والإنصاف والمسؤولية في عمليات صنع القرار ، مما يعزز الثقة بين أصحاب المصلحة (نونيز وآخرون ، ٢٠٢٣).

تعريف ومكونات حوكمة الشركات:

تشير حوكمة الشركات في جوهرها إلى الآليات والعمليات والعلاقات التي يتم من خلالها التحكم في الشركات وتوجيهها. وهو ينطوي على إطار من القواعد والممارسات والأنظمة الموضوعية لضمان عمل الشركة بشكل أخلاقي وفعال وبما يخدم مصالح جميع أصحاب المصلحة (Nguyen and Dang، 2022). تشمل المكونات الرئيسية لحوكمة الشركات ما يلي:

1. **مجلس الإدارة:** مجلس الإدارة مسؤول عن تحديد أهداف الشركة ، وتوفير التوجيه الاستراتيجي ، والإشراف على أداء الإدارة ، وضمان المساءلة. وهي تتألف من أفراد ينتخبهم المساهمون لتمثيل مصالحهم والإشراف على شؤون الشركة (راشد وآخرون ، ٢٠١٨).
2. **حقوق المساهمين:** تضمن حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين واحترامها. ويشمل ذلك الحق في التصويت على مسائل الشركة المهمة ، وتلقي أرباح الأسهم ، والوصول إلى المعلومات ذات الصلة حول أداء الشركة وأنشطتها (راشد وآخرون ، ٢٠١٨).
3. **الشفافية والإفصاح:** تشير الشفافية إلى الانفتاح وإمكانية الوصول إلى المعلومات حول عمليات الشركة والوضع المالي والمخاطر وعمليات صنع القرار. يتضمن الإفصاح الإبلاغ الدقيق في الوقت المناسب عن المعلومات للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين لتمكين اتخاذ قرارات مستنيرة (Alvi et al. ، 2019).
4. **السلوك الأخلاقي:** تعزز حوكمة الشركات السلوك الأخلاقي والنزاهة في جميع جوانب العمليات التجارية. ويشمل الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ، والممارسات التجارية الأخلاقية ، وتنفيذ مدونات قواعد السلوك ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (Alvi et al. ، 2019).
5. **إدارة المخاطر:** تتضمن حوكمة الشركات الفعالة عمليات إدارة المخاطر لتحديد وتقييم وتخفيف ومراقبة المخاطر التي قد تؤثر على أهداف الشركة وأصحاب المصلحة. وهو يضمن وجود استراتيجيات وضوابط مناسبة لإدارة المخاطر لحماية أصول الشركة وسمعتها (Alimoradi and Ahmad، 2019).

نظرة عامة على هياكل الحوكمة المصممة خصيصا للشركات الصغيرة والمتوسطة:

في حين أن مبادئ حوكمة الشركات تنطبق عالميا، فإن هياكل الحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) قد تختلف عن تلك الموجودة في الشركات الكبيرة بسبب حجمها وهيكل ملكيتها وقيود الموارد. في الشركات الصغيرة والمتوسطة ، عادة ما تكون هياكل الحوكمة أبسط وأكثر رسمية ، مما يعكس الحجم الأصغر والموارد المحدودة لهذه الشركات (Nuñez et al. ، 2023). تشمل السمات الرئيسية لهياكل الحوكمة المصممة خصيصا للشركات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1. **العلاقة بين المالك والإدارة:** في العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة ، تتشابه الملكية والإدارة بشكل وثيق ، حيث يعمل المالك (المالكون) أيضا كصناع القرار الرئيسيين ومديري الأعمال. يمكن أن تؤدي هذه المشاركة المباشرة للمالكين في العمليات اليومية إلى تبسيط عملية صنع القرار ولكنها قد تشكل أيضا تحديات من حيث المساءلة والرقابة (Nuñez et al. ، 2023).
2. **آليات الحوكمة غير الرسمية:** غالبا ما تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة على آليات الحوكمة غير الرسمية مثل الروابط الأسرية والعلاقات القائمة على الثقة وأساليب الإدارة الشخصية. يمكن لهذه الهياكل غير الرسمية تسهيل خفة الحركة والمرونة واتخاذ القرارات السريعة استجابة لتغيرات السوق ولكنها قد تفتقر إلى الصرامة والشكلية لأطر حوكمة الشركات القائمة (Wen et al. ، 2023).
3. **القدرة على التكيف والمرونة:** تتميز هياكل الحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على التكيف والمرونة لتناسب الاحتياجات والظروف المحددة للشركة. على عكس الشركات الكبيرة ، يمكن للشركات

الصغيرة والمتوسطة تصميم ممارسات الحوكمة لتتماشى مع نماذج أعمالها الفريدة وديناميكيات الصناعة ومراحل النمو (Wen et al. ، 2023).

4. **قيود الموارد:** قد تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة قيوداً على الموارد، بما في ذلك محدودية الموارد المالية والخبرة والوقت، مما قد يؤثر على تصميم وتنفيذ هياكل الحوكمة. نتيجة لذلك، تميل ممارسات الحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن تكون أكثر واقعية، مع التركيز على تحقيق أهداف العمل مع تقليل العبء والتكاليف الإدارية (Wen et al. ، 2023).

نظرة عامة على سياسات الحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

تشمل سياسات الحوكمة الهياكل والعمليات والممارسات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم فيها وتنظيمها. في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، تلعب سياسات الحوكمة دوراً حاسماً في تشكيل عملية صنع القرار، وضمان المساءلة، وحماية مصالح أصحاب المصلحة. في حين أن أطر الحوكمة للشركات الصغيرة والمتوسطة قد تختلف بناءً على عوامل مثل الصناعة والحجم وهيكل الملكية، تظل بعض المبادئ الأساسية (البسام وآخرون، ٢٠١٨).

في المملكة العربية السعودية، تتأثر سياسات الحوكمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بالعوامل الثقافية والقانونية والتنظيمية. يعتمد الإطار القانوني الذي يحكم العمليات التجارية في المملكة بشكل أساسي على الشريعة الإسلامية، التي تؤكد على مبادئ العدالة والشفافية والسلوك الأخلاقي. بالإضافة إلى ذلك، تشرف الهيئة العامة للاستثمار (SAGIA) على اللوائح المتعلقة بالاستثمار وتعزز بيئة صديقة للأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة (البسام وآخرون، ٢٠١٨).

على الرغم من أهمية الحوكمة، تواجه العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تحديات في تنفيذ سياسات حوكمة قوية بسبب عوامل مثل الموارد المحدودة ونقص الوعي والممارسات التجارية غير الرسمية. ونتيجة لذلك، هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى تعزيز أطر الحوكمة وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الشفافية والمساءلة والاستدامة على المدى الطويل (شلهوب وحسيني، ٢٠٢٣).

أهمية إدارة المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة:

تعد إدارة المخاطر ضرورية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحديد وتقييم وتخفيف التهديدات والشكوك المحتملة التي قد تؤثر على عملياتها ومواردها المالية وسمعتها. في بيئة الأعمال الديناميكية والتنافسية في المملكة العربية السعودية، تتعرض الشركات الصغيرة والمتوسطة لمخاطر مختلفة، بما في ذلك تقلبات السوق والتغيرات التنظيمية وعدم الاستقرار المالي وتهديدات الأمن السيبراني (رين وخواجة، ٢٠٢٣).

تسمح الإدارة الفعالة للمخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة بتوقع المخاطر المحتملة ومعالجتها بشكل استباقي، وتقليل تأثيرها السلبي إلى الحد الأدنى وزيادة فرص النمو والقدرة على الصمود. من خلال اعتماد نهج منظم لإدارة المخاطر، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز عملية صنع القرار، وتعزيز استمرارية الأعمال، وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة (Oladapo et al. ، 2023).

ومع ذلك، تواجه العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تحديات في تنفيذ ممارسات شاملة لإدارة المخاطر، مثل الخبرة المحدودة في إدارة المخاطر، وعدم كفاية الموارد المالية، والافتقار إلى ثقافة الوعي بالمخاطر. علاوة على ذلك، فإن مشهد الأعمال سريع التطور والمخاطر الناشئة، مثل تلك المتعلقة بالتقدم التكنولوجي والأوبئة العالمية، تؤكد أهمية الجهود المستمرة لإدارة المخاطر (Bamahros et al. ، 2022).

وضع بيئة الأعمال السعودية في سياقها:

تتميز بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية بمزيج فريد من القيم التقليدية وجهود التحديث والإصلاحات الاقتصادية الطموحة. باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، توفر المملكة العربية السعودية فرصاً وفيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، بما في ذلك التصنيع والخدمات والبناء والتكنولوجيا (Bamahros et al. ، 2022).

وتهدف مبادرة رؤية ٢٠٣٠، التي تقودها الحكومة السعودية، إلى تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عائدات النفط، وتعزيز نمو القطاع الخاص. كجزء من رؤية ٢٠٣٠، تم تقديم العديد من المبادرات والإصلاحات لدعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الوصول إلى التمويل، واللوائح المبسطة، وبرامج دعم ريادة الأعمال (البسام وآخرون ٢٠١٨).

ومع ذلك، فإن العمل في المملكة العربية السعودية يمثل أيضاً تحديات للشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل العقبات البيروقراطية، والاختلافات الثقافية، والمنافسة من الشركات الكبرى. يعد التنقل في المشهد التنظيمي وتأمين التمويل وبناء العلاقات مع الشركاء المحليين من الاعتبارات الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلع إلى تأسيس وتنمية وجودها في المملكة (البسام وآخرون ٢٠١٨).

في الختام، تعد سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر من الركائز الأساسية لنجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. ومن خلال تعزيز أطر الحوكمة، وتنفيذ ممارسات قوية لإدارة المخاطر، والتكيف مع التحديات والفرص الفريدة لبيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز قدرتها التنافسية واستدامتها ومساهمتها في اقتصاد المملكة.

(٢). الإطار التنظيمي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ضمن إطار تنظيمي تحكمه مختلف القوانين واللوائح والهيئات الرقابية. يقدم هذا القسم تحليلاً للهيئات التنظيمية التي تشرف على حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومتطلبات الامتثال للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وتأثير التغييرات التنظيمية على ممارسات إدارة المخاطر.

تحليل الهيئات التنظيمية المشرفة على حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تشرف العديد من الهيئات التنظيمية في المملكة العربية السعودية على حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتضمن الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. تشمل الهيئات التنظيمية الرئيسية ما يلي:

1. الهيئة العامة للاستثمار (SAGIA): الهيئة العامة للاستثمار هي المسؤولة عن تنظيم وتشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية. يلعب دورا حاسما في تسهيل إنشاء وتشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير تراخيص الاستثمار ، وتسهيل الاستثمار الأجنبي ، وتعزيز بيئة أعمال مواتية (البسام وآخرون ، ٢٠١٨).
2. وزارة التجارة: تشرف وزارة التجارة على الأنشطة التجارية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التسجيل والترخيص وتنظيم الأعمال. يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة التسجيل لدى وزارة التجارة والالتزام باللوائح المتعلقة بالأنشطة التجارية والتراخيص التجارية والعقود التجارية (البسام وآخرون ، ٢٠١٨).
3. هيئة السوق المالية: تنظم هيئة السوق المالية الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية وتضمن الالتزام بأنظمة ولوائح الأوراق المالية. في حين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قد لا تشارك بشكل مباشر في أسواق رأس المال، إلا أن لوائح هيئة السوق المالية تؤثر بشكل غير مباشر على الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفاعلها مع المستثمرين والمساهمين والمؤسسات المالية (شلهوب وحسيني، ٢٠٢٣).
4. مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما): مؤسسة النقد العربي السعودي هي البنك المركزي للمملكة العربية السعودية وتنظم القطاع المصرفي والمالي. تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة على البنوك والمؤسسات المالية للحصول على التمويل والتسهيلات الائتمانية والخدمات المالية ، مما يجعل لوائح مؤسسة النقد العربي السعودي ذات صلة بعملياتها (شلهوب وحسيني ، ٢٠٢٣).

تلعب هذه الهيئات التنظيمية دورا حاسما في ضمان الشفافية والمساءلة والامتثال القانوني في حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي المساهمة في استقرار ونمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

متطلبات الامتثال للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

تخضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لمتطلبات الامتثال المختلفة، بما في ذلك:

1. تسجيل الأعمال والترخيص: يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة تسجيل أعمالها لدى وزارة التجارة والحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل بشكل قانوني في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك الحصول على شهادة السجل التجاري (CR) والرخصة التجارية ، والتي تحدد طبيعة الأنشطة التجارية (رين والخواجة ، ٢٠٢٣).
2. الضرائب والتقارير المالية: يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية التي تديرها الهيئة العامة للزكاة والدخل. ويشمل ذلك تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب والاحتفاظ بسجلات مالية دقيقة وفقا للمعايير المحاسبية (رين والخواجة ، ٢٠٢٣).
3. لوائح العمل والتوظيف: يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة الالتزام بقوانين ولوائح العمل التي تحكم ممارسات التوظيف والأجور وساعات العمل والصحة والسلامة المهنية. ويشمل ذلك الحصول على تصاريح